تقرير البورصة اليومي

السوق يواصل التراجع.. والمؤشر العام خسر مستوى 7900 نقطة

السوق يواصل مسلسل نزيف النقاط

في ظل استمرار ضعف الثقة في سوق الكويت للاوراق المالية خلال الفترة الحالية لاتزال القيمة النقدية دون المستوى الذي يرتقي بأداء السوق ويحول مساره من حال التراجع الذي سجلته مؤشرات السوق جميعا لليوم الثالث على التوالي الى حال الارتفاع.

فعلى الرغم من ان اقفالات النصف الاول من العام الحالي لم يتبق عليها سوى جلستين فقط، فإن الملاحظ هو عدم قدرة المجاميع الاستثمارية على دعم الاسهم التابعة لها من خلال محافظها الاستثمارية كما هو معتاد في مثل هذه الفترات المالية، حيث تسعى هذه المجاميع لتحسين قيم اصولها المتمثلة في اسهم تتداول في البورصة.

ويلاحظ ان الاسهم التابعة للمجاميع الاستثمارية تشهد تراجعات في اطار التوجه البيعي للسوق والذي يشمل جميع انواع الاسهم سواء القيادية في قطاع البنوك وغيره من القطاعات او على مستوى الاسهم الرخيصة التي تتعرض لعمليات بيع في اطار تصحيح الاوضاع، خاصة ان الكثير من هذه النوعية من الاسهم شهدت ارتفاعات قياسية في الاشهر الخمسة الماضية.

ووسط مخاوف المتداولين من تقلبات اسواق المال العالمية وانعكاسات ذلك على معظم اسواق المنطقة، تزداد حالة الترقب التي تعززها عوامل سياسية داخلية واقليمية.

ومن المتوقع في ظل المعطيات الحالية وعدم وجود محفزات للشراء ان تستمر وتيرة التداول على هذا النحو المضاربي، وبالتالي فإن مؤشرات السوق الثلاثة ستظل تتأرجح ما بين ارتفاع وهبوط حتى تعود السيولة الى مستويات اعلى من التي يشهدها السوق في الجلسات الاخيرة.

وشهدت جلسة امس تباينا في الاداء، حيث كانت بداية المؤشر السعري على ارتفاع قارب الـ 20 نقطة، وبعد الساعة العاشرة تقريبا بدأت عمليات البيع في تصدر المشهد مجددا، وزادت وتيرة البيع عند حلول منتصف الجلسة، وكان التركيز على الاسهم الاكثر نشاطا في الفترة الحالية، وهي المستثمرون وتمويل الخليج وابيار، واسهم اخرى مثل بيان وايفا والساحل والعربية العقارية ومنازل، اضافة الى سهم هيتس الذي شهد عمليات بيع قوية في اول جلسة تداول للسهم بعد عودته من الايقاف بسبب عدم عقد الجمعية العمومية للشركة خلال المهلة القانونية.

ولوحظ في جلسة امس استمرار تذبذب اداء الاسهم القيادية، حيث شهدت عمليات بيع خلال منتصف الجلسة وهو ما اثر على اداء المؤشرين الوزني وكويت 15، ثم تحسن الاداء قبل الاقفال بدقائق، غير ان الثواني الاخيرة شهدت عمليات تخارج زادت من خسائر المؤشرين، وهو الامر الذي يدعو للقلق، خاصة ان مؤشر كويت 15 الذي يقيس اداء اكبر 15 شركة كويتية مدرجة يتعرض للتراجع بشكل ملحوظ منذ فترة، حيث استقر بعد نهاية تعاملات امس عند مستوى 1041 نقطة بعد ان كان مستقرا قبل نحو شهر فوق مستوى 1100 نقطة.

مؤشرات السوق

تراجع اداء المؤشر السعري للبورصة في جلسة تعاملات امس بمقدار 26,5 نقطة ليستقر المؤشر العام عند مستوى 7899,7 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,76 نقطة ليستقر عند مستوى 450,9 نقطة، وتراجع ايضا مؤشر كويت 15 بمقدار 7,02 نقاط ليستقر عند مستوى 1041,2 نقطة. وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 366,8 مليون سهم نفذت من خلال 6939 صفقة بقيمة نقدية بلغت 48,9 مليون دينار.

وشهدت متغيرات السوق تراجعا ملحوظا في الاداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 11,8٪، كما انخفضت الصفقات بنسبة 12,5٪، وانخفضت كذلك القيمة النقدية بنسبة 36,9٪، واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة النقدية بواقع 25,3 مليون دينار تشكل 51,8٪ من اجمالي قيمة التداول.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب كميات التداول بنسبة 41,05٪، تصدرها سهم المستثمرون من خلال تداول 43,1 مليون سهم تشكل 11,7٪ من الاجمالي.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

26.5
نقطة انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,33٪، وتراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,39٪، وتراجع كويت 15 بنسبة 0,67٪.

366.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 48,9 مليون دينار.

25.3
مليون دينار قيمة تداول اسهم 5 شركات تشكل 51,8٪ من الاجمالي.

10
قطاعات تراجعت مؤشراتها بنسب متفاوتة، تصدرها قطاع التكنولوجيا بواقع 17,2 نقطة، وسجل قطاع واحد ارتفاعا هو الصناعية بواقع 4,2 نقاط.

عمليات مبادلة على سهم «الأهلي»

تصدر سهم البنك الاهلي قائمة الشركات الانشط من حيث القيمة وذلك من خلال استحواذه على 21,6٪ من اجمالي القيمة، حيث بلغت قيمة تداولات السهم 10,6 ملايين دينار، ويرجع السبب في ذلك لعمليات مبادلة يشهدها السهم لليوم الثاني على التوالي في اطار عملية تسوية مديونيات لصالح عملاء.

استمرار التخارج من الأسهم القيادية

في ظل تذبذب اداء الاسهم القيادية شهدت هذه الاسهم عمليات تخارج ملحوظة في الثواني الاخيرة من جلسة امس، حيث بلغت خسائر المؤشر الوزني قبل المزاد 0,8 نقطة، وبعد المزاد ارتفعت الخسائر الى 1,76 نقطة، كما تقلصت خسائر كويت 15 قبل الاقفال بدقائق الى 2,2 نقطة ولكنها زادت بعد اجراء المزاد اليومي الى 7,02 نقطة، وهو ما يعكس حجم التخارج من هذه النوعية من الاسهم في محاولة لتوجيه السيولة الى الاسهم الرخيصة التي تحقق للمضاربين اهدافهم.

أسواق الخليج تجنح للانخفاض

جنحت أغلب اسواق المال الخليجية للانخفاض في جلسة تعاملات امس بشكل واضح وخاصة اسواق الامارات، حيث تراجع سوق دبي بنسبة 2,2٪، وتراجع سوق أبوظبي بنسبة 0,90٪، كما تراجع سوق السعودية بنسبة 0,17٪، وتراجع سوق الكويت بنسبة 0,33٪، وتراجع سوق البحرين بنسبة 0,52٪، وفي المقابل ارتفع اداء سوق قطر بنسبة 0,94٪ وسوق مسقط بنسبة 0,13٪.

خبراء: البورصة تمر بمرحلة متباينة تتصدرها عمليات تسييل واختلاف رؤى بين كبار المضاربين

كونا: أجمع خبراء اقتصاديون كويتيون على أن المشهد الاستثماري داخل البورصة يمر بمرحلة متباينة تتصدرها عمليات تسييل على بعض الأسهم فضلا عن وجود اختلافات في الرؤى بين كبار المضاربين.

وأضاف الخبراء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس ان المشهد داخل البورصة يتضمن أيضا ترويج الشائعات حول توقعات أداء الشركات خلال الربع الثاني من العام الحالي.

وقالوا ان عمليات التجميع على الأسهم كانت حاضرة على مدار جلسة امس في محاولة من المضاربين للاستفادة من المستويات السعرية الحالية أملا في اعادة طرحها مع اغلاق النصف الأول بناء على استقراء الرؤية الاستثمارية التي سيسير عليها السوق بقيادة الأسهم الصغيرة.

وتوقعوا أن تشهد الجلستان المتبقيتان من شهر يونيو مزيدا من عمليات التجميل لأسعار تضخمت مستوياتها ولم تصرف بجانب استعادة التداولات على اسهم كبيرة تدخل في كنف مؤشر (كويت 15) وشهدت بعضها اليوم حالة من الترويج بعمليات شراء محدودة لكنها تعطي مؤشرا جيدا لتداولات الأسبوع المقبل.

وقال الخبير الاقتصادي محمد الهاجري ان نية هيئة أسواق المال إحالة مضاربين للتحقيق حول بعض الصفقات كان لها أثر سلبي في موجة المضاربات خلال تداولات الأيام الأربعة الماضية التي بدأت تخف حدتها جراء خطوات تتخذها الهيئة لتعميم مبدأ الشفافية دون موارية أو لصالح جهة على حساب المتداولين.

وأضاف الهاجري ان التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية أثرت أيضا في مناخ استثمار الشركات المدرجة التي تأثرت أسهمها ما جعل بعض المتداولين يتحفظون على الدخول في أي قرار استثماري.

وأشار الى أن «هذا الأمر يتضح جليا في القيمة النقدية المتداولة اليومية والتي تشهد تناقصا ملحوظا لهذين السببين وكذلك لأسباب فنية أخرى يأتي في صدارتها موسم الاجازات».

من جانبه، عزا الخبير الاقتصادي صلاح السلطان حالة عدم الاستقرار التي شهدتها جلسة اليوم الى اعلان المحكمة الدستورية بأن مقدم طلب التفسير للحكم الدستوري حول انتخابات مجلس الأمة سحب طلبه أثناء مداولة المحكمة.

وأوضح السلطان أن هذا الأمر أثر في أداء السوق قبل اغلاق الجلسة وهو ما عكسته حالة التردد في أوامر الشراء أو البيع من جانب بعض المستثمرين معتبرا ذلك أمرا منطقيا لحساسية السوق تجاه مثل هذه الأمور.

وذكر أن بعض مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية فضلوا عدم المخاطرة بالولوج في أوامر استثمارية والاكتفاء بتحسين وضعيات الأسهم المستهدفة لهم مع اغلاق النصف الأول والبحث عن استراتيجية جديدة لمطلع شهر يوليو المقبل وذلك لبناء مراكز استثمارية أكثر تحوطا.

من جهته، قال الخبير الاقتصادي عدنان الدليمي ان جلسة السوق ارتبطت ارتباطا وثيقا بحكم المحكمة الدستورية ما جعل حالة الترقب هي السائدة وعزز من ترويج بعض المضاربين للشائعات.

وبيّن الدليمي أن هذه الحالة عكستها الأوامر العشوائية من جانب المستثمرين لاسيما الصغار منهم الذين فضلوا البيع على الأسهم التي كانت بحوزتهم خوفا من أن تقل قيمتها السوقية خلال الجلسة وما تبقى من جلستي شهر يونيو.

واستدرك بالقول ان مجريات حركة السوق خلال الساعة الأخيرة شهدت تعديلا في المستويات السعرية للأسهم الصغيرة وإقبالا ملحوظا على أسهم تشغيلية والدخول على الأسهم المضاربية قبل اغلاق المزاد، مشيرا الى أن تسييل أسهم احدى الشركات واقفال النصف الأول كان من أبرز مشاهد السوق في جلسة امس.

عمومياتها وافقت على زيادة رأس المال
«الوطنية للوساطة المالية» تخسر 154 ألف دينار في 2012

منيرة الغانم مترئسة عمومية الوطنية للوساطة المالية (أسامة ابو عطية)

قالت عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للوساطة المالية منيرة علي عبد الله الغانم إن العام 2012 كان مليئا بالتحديات بالنسبة للمؤسسات المالية على مستوى العالم، فيما تتواصل أزمة الديون السيادية بالتأثير سلبا على آفاق الاقتصاد العالمي، إذ ما يزال النشاط الاقتصادي ضعيفا نتيجة ضعف الأداء الحكومي، الذي كان عاملا مؤثرا على نشاط سوق الكويت للأوراق المالية، والذي أثر سلبا على دخل شركات الوساطة المالية العاملة بالسوق.

وأشارت الغانم التي ترأست اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الوطنية للوساطة المالية منتدبة عن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي عبد الله الغانم أمس بنسبة حضور بلغت 100٪ إلى أن خسائر الشركة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 بلغت 154 ألف دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت 236 ألف دينار، بانخفاض بلغ 82 ألف دينار، كما بلغت الخسائر المدورة 376 ألف دينار مقارنة بـ 221 ألف دينار في العام الماضي، بزيادة بلغت 154 ألف دينار، إذ تأثرت الشركة بخسارة أسهم شركة الاتصالات المتنقلة «زين».

وأرجعت الغانم أسباب الخسائر التي حققتها الشركة إلى انخفاض حجم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، فضلا عن أن نظام التداول الجديد «ناسداك» الذي بدأ السوق بتطبيقه أخيرا زاد من قيمة «السيرفرات» والبرامج المشغلة لهذه «السيرفرات»، بالإضافة إلى تدني دخل شركات الوساطة بسبب ضعف التداول وانخفاض حجم الاستثمارات.

وأوضحت الغانم أن زيادة رأسمال الشركة ستستخدم لطرح استراتيجية نوعية جديدة تمكن من النهوض بالشركة وترتيب أوضاعها المالية، وتوفير سيولة نقدية للشركة، لافتة إلى أن الشركة اتخذت ما يلزم لاستيفاء متطلبات توفيق أوضاعها تماشيا مع القانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال.

وعن المشاريع المستقبلية للشركة، نوهت الغانم بأن الشركة تعكف حاليا على تحديث نظام التداول الالكتروني وجلب «سيرفرات» جديدة لتواكب نظام التداول الجديد في السوق «ناسداك» والمساهمة في جلب مستثمرين جدد في خدمات التداول لزيادة إيرادات الشركة.

وانتقدت الغانم قرار هيئة أسواق المال القاضي بفرض رسوم على شركات الوساطة المالية تبلغ قيمتها 100 ألف دينار سنويا.

ودعت الغانم هيئة الأسواق إلى مراجعة قرار فرض الرسوم لما له من آثار سلبية على شركات الوساطة، التي تعاني بالأصل من أزمة مالية، أدت إلى تراجع إيراداتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مشيرة إلى أن 5 شركات وساطة مالية قدمت تظلمات لهيئة أسواق المال بشأن قرار الرسوم السنوية، وهي بانتظار الرد عليها.

وبينت الغانم أن التأخر في تسليم البيانات المالية الختامية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2012، إلى ما بعد 31 مارس 2013، كان بسبب خارج عن إرادة الشركة ولا دخل لها فيه، إذ تم في تاريخ 7 يناير 2013 الانتهاء من إعداد الميزانية وإرسالها إلى مكتب التدقيق المحاسبي، وتم تسلمها بتاريخ 11 فبراير 2013 وإرسالها إلى هيئة أسواق المال للموافقة عليها وتحديد موعد لعقد الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية، بيد أن هيئة الأسواق تأخرت في الموافقة على بيانات الشركة وتمت مخاطبتها بهذا الشأن إلا أنها وافقت على البيانات المالية للشركة بتاريخ 7 مايو الماضي وبذلك تكون الشركة تجاوزت المدة القانونية لتقديم البيانات المالية.

وانتقدت الغانم تأخر الهيئة لمدة 3 أشهر للموافقة على البيانات المالية للشركة وتحديد موعد لعقد الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية، مطالبة بتمديد فترة تقديم البيانات المالية 3 أشهر إضافية، طالما «الهيئة» تتأخر في الموافقة على البيانات المالية للشركات المدرجة، ما يؤدي إلى توقيع جزاءات على الشركات بسبب هذا الأمر.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة على جدول الأعمال، على الرغم من أن مساهما يمتلك 25٪ من الأسهم في الشركة، سجل تحفظاته على معظم بنود جدول الأعمال، منتقدا الموافقة على بند عدم توزيع أرباح على المساهمين، وفي الوقت ذاته الموافقة على توزيع مكافأة لجميع أعضاء مجلس الإدارة بواقع 18 ألف دينار «وراتب رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس 10 آلاف دينار»، بينما تعاني الشركة من خسائر.

وطالب المساهم بمعرفة سبب الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، ومن تأخير تسليم البيانات المالية الختامية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2012، إلى ما بعد 31 مارس 2013.

ووافق مساهمو الشركة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال الشركة بنسبة 5٪ أي بزيادة قدرها 121 ألف دينار من المساهمين نقدا.

● عبد الرحمن خالد

عمومية «أجيليتي» تزيد رأس المال إلى 109,9 ملايين دينار

عقدت شركة أجيليتي للمخازن العمومية أمس جمعيتها العمومية غير العادية المؤجلة بنسبة حضور بلغت 69,92٪. وقالت «أجيليتي» في بيان صحافي بهذه المناسبة، ان الاجتماع أقر جميع البنود التي كانت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية بما فيها زيادة رأسمال الشركة من 104,683,670,900 دينارا إلى 109,917,854,400 دينارا وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 5٪. وكان عضو مجلس إدارة الشركة عصام الرفاعي مترئسا العمومية بالانابة عن رئيس مجلس إدارة الشركة.

● عبدالرحمن خالد

عصام الرفاعي مترئسا عمومية اجيليتي (أسامة ابوعطية)

«بيتك»: مؤشر سوق أبوظبي حقق ارتفاعاً فاق 40٪ منذ بداية العام

أوضح تحليل تقني صادر من شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن أداء المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أنه بلغ أعلى مستوياته عندما وصل إلى 3,699,21 نقطة في 13 يونيو الجاري منذ شهر سبتمبر 2008.

وذكر التحليل أنه بالنظر إلى أداء المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية يلاحظ أن المؤشر يتخذ اتجاها تصاعديا منذ بداية العام الحالي، محققا بذلك ارتفاعا فاقت نسبته 40٪ حتى منتصف شهر يونيو. وخلال فترة تصاعده هذه واجه المؤشر عمليات تصحيح خلال شهر مارس الماضي، إلا أن مستوى الدعم القوي القريب من 2,900 نقطة حال دون حدوث تراجع قوي في المؤشر.

وقد تمكن المؤشر من بلوغ أعلى مستوياته منذ شهر سبتمبر 2008 وذلك بملامسته مستوى 3,699,21 نقطة في الثالث عشر من شهر يونيو الجاري. إلا أن ذلك الارتفاع حث المستثمرين على البدء في عمليات جني الأرباح المحققة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع في المؤشر من جديد إلى مستوى الدعم الواقع عند 3,490 نقطة.

ومازال المؤشر يتداول عند مستوى أعلى من معدلاته المتحركة القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل. إلا أن كمية الأسهم المتداولة باتت منخفضة، في الوقت الذي يظهر فيه مؤشرا القوة النسبية والمعدل المتحرك MACD اتجاها متراجعا.

لذا، فإن بإمكان مستثمري السوق الحذر من حدوث أي تراجع قوي إلى أدنى مستوى 3,360 نقطة، حيث عندها ستظهر إشارة إيقاف الخسارة لمستثمري الفترات القصيرة. أما مستثمرو الفترتين المتوسطة والطويلة، فبإمكانهم الاحتفاظ باستثماراتهم مع بقاء المؤشر فوق مستويي 3,000 و2,820 نقطة على التوالي.